

والعباد بالله العاشر اذا تزوجا كذلك ولا شهود
ولا ولي فأت احد هما فادعى الآخر الارث ولم يصدق
الورثة صلح ارثه المحادي عشر اذا تزوجا كذلك فرفع
الى حاكم لا يرى ذلك فامر بجمعهما ففقد شيئا لهلوان
الفسخها وعرضاً بنفسها للريبة العظيمة والحد
في الدنيا والثاني في الاخرة على قول اكثر الائمة بل كلهم
الاختلاف المخذلة الثاني عشر ان مثل هذا النكاح
موضع تهمة وريبة لان الامر لعين الجمل الموافق
للسرية المطهرة لا يجزي ولا يكتم بل يظهر ويعلن به
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا مواضع التهم
ولما كان مقتكاً وراثة ام المؤمنين صفي بنت حيي
فلما رجعت وفق صلى الله عليه وسلم ليوصلها الى بيتها
فخرجت من الانصار فقال له صلى الله عليه وسلم على سلك
انها صفي بنت حيي فقال الانصارى معاذ الله يا رسول الله
ان نظن برسول الله الاضرا فقال صلى الله عليه وسلم
ان الشيطان يجري من ابن ادم مجرى الدم الثالث عشر
قد تزوج المرأة فتجمل فاذا اصبحت بالجمل زوجت
بنفسها سرا بلا بينة ولا ولي اما الزاني او غيره
للتحج به ذلك الولد وتورثه منه وتجعله شريكاً
لبقية الورثة وهو باطل وامم وكبيرة من وجوه الاول

ان

ان ولد الزنا لا نسب له قال صلى الله عليه وسلم ولد
للغرائب وللغاهر الحجر الثاني اعطاه حق الورثة
حيث انه ليس منهم فمكون عناصر الحق الورثة الثالث
صرمان الورثة من حقه مقدار ما يملكه هذا الولد
من الزنا الرابع عشر قد يكون هذا المتزوج في هذه
الصورة شريكاً على وجه النسب فاذا تزوجها وهي
قد جهلت من الزنا لزم ان يصير ولد الزنا شريكاً معها
حسينياً او حنيا واي ضرر لعظمه هذا واي
ويؤرق بعد ذلك بنسب من هذا من ذهب من الاشراف
اذ لم يحترقوا فمن مثل هذا النكاح كما في عظم
قد يحسد الزوج النكاح كما في عرض من الغرائب فحقاق
المرأة من الغار ومن الرجم او من الحد والفضيحة
فبودي بها الكفر من ذلك الى انه تغفل الولد فتصير
قائلة لنفسها السادس عشر اذا كانت غيرة وليس
لها نفقة ولا نسوة فتزوجت كذلك لضرورتها في
الزوج او هرب منها او طلقها فبايئنه وسبها او حاجت
وتزوجت ثابته وثلاثة اعنات فاذا لم تحترقها
جلست للزنا او للتمتة وصارت من الغايبات ولعل
حديث ابن عباس البنايا اللاتي يكتنن أنفسهن بغير
مشهور استارة الى هذا اي انهن يصرنه بناتاً ويطبقن
للبني السابع عشر لو طلقت ثلاثاً فأدعت التزوج